# ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي وضمان الاستقرار الاجتماعي

**د فوفو عمار** جامعة سكيكدة foufouammar@yahoo.fr

**أ حويشيتي رشيد** جامعة ورقلة rhouichiti@gmail.com

**ملخص**:

تواجه الجزائر حالة من انعدام الأمن الغذائي، تتميز بالاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية، وذلك بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي، ما يعرض البلاد إلى أخطار حقيقة تتمثل في عدم استقرار أسواق المواد الغذائية، ارتفاع قيمة الواردات وتقويض التوازن الاقتصادي العام للبلاد. العديد من الَشُعب الإنتاجية تعاني من عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، لاسيما فيما يخص الحبوب، الأعلاف والحليب. إضافة إلى ذلك، الأمن الغذائي للمواطنين غير كاف من حيث الجودة الغذائية. في سياق الزراعة ضعيفة الإنتاج واقتصاد موجه نحو المحروقات، يعتبر البحث عن تحسين الإنتاجية كأحسن طريق لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي للبلاد.

**الكلمات المفاتيح**: الأمن الغذائي، ارتفاع الأسعار، الإنتاجية، الاستقرار الاجتماعي، الجزائر.

**Résumé**:

L'Algérie vit une situation d'insécurité alimentaire, caractérisée par une grande dépendance aux marchés étrangers, en raison de l'insuffisance de la production locale. Plusieurs filières soufrent de l'incapacité de répondre aux besoins croissants de la population, notamment les céréales, les fourrages et le lait. De plus, la sécurité alimentaire des algériens est insuffisante sur le plan qualité nutritionnelle. Dans un contexte d'agriculture faiblement productive et une économie orientée vers les hydrocarbures, la recherche des gains de

productivité s'avère une voie indispensable pour la sécurité alimentaire et la stabilité sociale du pays.
**Mots clés** : sécurité alimentaire, hausse des prix, productivité, Stabilité sociale, Algérie.

**مقدمة**:

تتميز وضعية الأمن الغذائي في الجزائر بالاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية، يرجع ذلك لعدم كفاية الإنتاج المحلي. في الواقع، يتم استيراد 70٪ من المتطلبات الطاقوية الغذائية [1]. تعود هذه الوضعية للعديد من المعوقات الهيكلية والظرفية، من بينها مشكلة انخفاض الإنتاجية الزراعية، الظروف الطبيعية الصعبة: العجز في الموارد المائية ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، طبيعة أنظمة الإنتاج وفشل برامج التنمية المتعاقبة منذ الاستقلال. يمكن أن نضيف أيضا، عدم انتظام شُعب الإنتاج وتوجّه الصناعات الغذائية الوطنية نحو الأسواق الخارجية.

مع ذلك، تقوم السلطات العمومية للبلاد بوضع المزيد من الاهتمام في هذا القطاع. لقد عرفت الزراعة الجزائرية خلال العقد الماضي، مجموعة من التدابير التنظيمية والتشريعية من أجل الشروع في تحقيق حركية تنمية قادرة على ضمان الأمن الغذائي البلد. في هذا السياق، تم الشروع في تطبيق المخطط الوطني التنمية الزراعية (PNDA) في عام 2000. وأعقب ذلك في عام 2009 بسياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي (PRR) التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للبلاد ولإنعاش المناطق الريفية.

في ظل ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، يبدو أن تحقيق مكاسب في الإنتاجية يعتبر كمنهج ملائم لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد. رفع الإنتاجية يعتبر أمرًا لا مفر منه، لاسيما في المناطق الغير مواتية لتوسيع الأراضي الزراعية، بسبب المعيقات المناخية والجيومرفولوجية أو بسبب الطبيعة الرعوية أو الغابية. هده المعيقات منتشرة بالجزائر وتشكل عقبة رئيسية لتوسيع الأراضي الزراعية. في تلك الأجزاء من البلاد، فرص توسيع الزراعة نادرة، في حين أن الاحتياجات من المواد الزراعية الغذائية تتزايد. هذا الوضع يدفعنا إلى التفكير في أن أمننا الغذائي سيعتمد بشكل أساسي على المستويات التي يمكن أن تحقق في مجال إنتاجية الأراضي الزراعية.

تتطرق هده الورقة إلى وضعية الأمن الغذائي بالجزائر من الناحيتين الكمية والنوعية، في ظل أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للغداء والأخطار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذلك. كما تتضمن لمحة عن الجهود المبذولة في إطار السعي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني. بعد ذلك، يتم تحليل وضعية الإنتاجية والتكثيف الزراعي في الجزائر من خلال مقارنتها ببعض الدول الأخرى، مع توضيح أسباب الوضع الحالي. في الأخير، يتم التطرق لضرورة تحسين الإنتاجية الزراعية في الجزائر ولمختلف الجوانب المتعلقة بأهمية الإنتاجية في الميدان الزراعي.

## 1. تعريف المصطلحات:

**الإنتاجية**: تعبر عن الخاصية الإنتاجية لنشاط معين. هي النسبة بين نتيجة نشاط منتج، مواد أو خدمات، وعوامل الإنتاج التي استخدمت لتحقيق هذا الإنتاج. الإنتاجية الزراعية تقيس قيمة الناتج على مستوى مُدخل معين[2]. الإنتاجية تتمثل إذا في أفعال تقنية متصلة بتعديل التركيبات الإنتاجية. مع ذلك، هذا المحتوى يمكن أن يمتد إلى جوانب أخرى، بما في ذلك الجانب الاقتصادي: السعر والتوزيع [3].

**الأمن الغذائي**: هو الحالة التي يكون فيها لجميع الأفراد، في كل وقت، إمكانية الحصول المادي، الاجتماعي والاقتصادي لغداء كافي، صحي ومغذي، يمكنهم من تلبية احتياجاتهم من الطاقة ولاختياراتهم الغذائية، للحياة بشكل صحي ونشط. الأسس الأربعة للأمن الغذائي هي الوفرة، القدرة على الحصول، الاستخدام و الاستقرار[4].

## 2. حالة الأمن الغذائي في الجزائر:

### 1.2. النواحي الكمية:

يشير التقرير عن حالة الأمن الغذائي في العالم لسنة 2010، لمنظمة التغذية والزراعة[5] إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الجزائر، أي من يعيش على أقل من 1830 كيلو حريرة/يوم، تمثل أقل من 5٪ من السكان. المصدر نفسه يشير إلى أن نصيب الفرد من الطاقة الغذائية المتاحة للاستهلاك البشري والمقدرة خلال الفترة 2004–2006، يصل إلى 3100 كيلو حريرة/يوم[6].

هذه الكمية تعتبر مماثلة لما هو متوفر في البلدان الأخرى لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. أما عن الإحصائيات الوطنية، فإن تقديرات وزارة الزراعة بالجزائر حول توافر المواد الغذائية خلال الفترة 2000-2009، تصل إلى 3600 كيلو حريرة/فرد/يوم[7].

مع ذلك، فإن نسبة التموين الذاتي بالمواد الغذائية الأساسية يعتبر جد منخفض. الواقع أن واردات الجزائر تقدر بـ 75٪ من احتياجاتها من الحبوب و60٪ من حاجياتها من الحليب [8]. تستورد الجزائر أيضا 30٪ من الاحتياجات الخاصة بالمواد العلفية [9]، بالإضافة إلى مادة السكر وجميع الزيوت الغذائية المستهلكة. نظرا لهده المعطيات، فإن نسبة كبيرة من إمدادات الغداء يعزى إلى الواردات، وهو ما يمثل خطرا أكيدا على الأمن الغذائي القومي والسلم الاجتماعي للبلاد.

إن إنتاج الحبوب، الذي يعتبر عنصرا مركزيا في الأمن الغذائي الوطني، لا يزال يعتمد بشكل كبير على المناخ أي ما تجود به السماء من أمطار، كما تتميز المحاصيل السنوية بالتباين الكبير بسبب عدم التحكم في أنظمة الري التكميلي وتقنياته، الجفاف الشديد والتأخر المتراكم فيما يخص البحث حول المراجع التقنية والزراعية [10]. لهذه الأسباب، لا تزال إنتاجية زراعة القمح في الجزائر منخفضة بشكل عام، إذ تقدر بأقل من 13ق/ها في المتوسط[11].

في الواقع، يبدو أن السوق العالمية للمواد الغذائية أصبحت أكثر ضعفا ومعرضة لمراحل من التقلب الشديد في الأسعار. تعود أسباب هذا الضعف إلى زيادة احتمالات وقوع الظواهر الجوية المتطرفة، زيادة الاعتماد على التجارة الدولية لتلبية الاحتياجات الغذائية، تزايد الطلب على المواد الغذائية الناتج عن قطاع الطاقة وعدم الاستقرار في الأسواق المالية[12].

هذا الواقع يعرض الدول المعتمدة على الاستيراد، ومنها الجزائر، لحالة من الأزمات المتواصلة المرتبطة بتصاعد أسعار الغداء، ما يؤثر على المبالغ المخصصة لفاتورة استيراد المواد الغذائية، والذي قد تصل قيمتها لحوالي 20٪ من إجمالي واردات البلد[13].

إضافة إلى ذلك، فان الاتجاه التصاعدي في قيمة الواردات الغذائية يهدد بتقويض التوازن الكلي للاقتصاد، بسبب ارتباط هدا الأخير بمصدر وحيد للدخل يتميز بعدم الاستقرار وعدم الديمومة، كما هو الحال بالاعتماد على قطاع النفط. كل هذه المؤشرات يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على السلم الاجتماعي في ظل محيط متشنج في بلدان ليست بعيدة عن الجزائر.

## 2.2. النواحي النوعية :

بصرف النظر عن الجانب الكمي، وضعية الأمن الغذائي بالجزائر تتميز ببعض النقائص من حيث جودة الغذاء. المشاكل المتعلقة بنوعية الغذاء في الجزائر متعددة، مع انتشار مشكل نقص التغذية. على الرغم من أن مؤشر التنوع الغذائي في تحسن، تبقى نوعية الغذاء غير كافية. حيث تتشكل ثلاثة أرباع إمدادات الطاقة الغذائية (DEA) من الحبوب، الزيوت النباتية والمواد المحلّية (Edulcorants)، أغذية غنية بالطاقة والتي يمكن أن تكون أحد أسباب ظهور زيادة الوزن والبدانة.

إضافة إلى ذلك ينتشر النقص في المغذيات الدقيقة (Micronutriments) وتضخم الغدة الدرقية بسبب انخفاض مستوى معالجة الملح باليود. كما ينتشر نقص الفيتامين (أ) بين سكان الجنوب. أما في المناطق الريفية، فما يقرب من ثلث النساء يعاني من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد[14].

من جهة أخرى، لا تزال حالة التغذية للأطفال دون سن 5 سنوات مصدر قلق في الجزائر. إذ أن 10٪ من الأطفال يعانون من نقص الوزن و20٪ منهم يعانون من تأخر النمو. إن سوء التغذية ينتشر أساسا بين سكان المناطق الريفية وفي جنوب البلاد[15]. هذه الظواهر تمس بشكل خاص الأسر الفقيرة، حيث النفقات الغذائية تشكل جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة، وارتفاع الأسعار يجبرهم على تبني سلوك غير لائق من حيث جودة وصحة التغذية[16].

## 3. جهود الجزائر في السعي لتحقيق الأمن الغذائي :

نظرا لوضعية عدم الأمن الغذائي، تلتزم السلطات العمومية للبلاد حاليا بوضع استراتيجيات جديدة للتنمية الزراعية والريفية، من أجل تعزيز الأمن الغذائي. تهدف هذه الاستراتيجيات، من جهة، لتحسين مستوى الإنتاج المحلي ولحماية وتثمين المنتجات الغذائية، ومن جهة أخرى، تهدف لتطوير التكنولوجيات المتأقلمة مع التغير المناخي وبناء التنمية المتناسقة والمتوازنة للمناطق الريفية [17].

مستندة إلى دراسات متعددة الاختصاصات ومشاورات واسعة، تعتبر سياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي في الجزائر كاستجابة استراتيجية وعملية لمسألة الأمن الغذائي القومي. إن نهج التنمية المعتمد يهدف إلى خلق بيئة مواتية لتكثيف وتوسيع الإمكانيات الزراعية من خلال تنظيم مختلف الشعب الإنتاجية، الإدارة الجماعية للمخاطر وتنظيم الأسواق[18].

تجديد الاقتصاد الزراعي يركز على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، من خلال برامج التكثيف. تعطى الأولوية للمنتجات الغذائية الأساسية: الحبوب والبقول الجافة، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، زيت الزيتون والتمور. يتم تطبيق حوافز لمختلف الطرق التي تمكن من زيادة الإنتاج، بما في ذلك تحسين الإنتاجية، استصلاح أراضي جديدة وتقليل مساحات البور.

من ناحية أخرى، تم تصميم سياسة التجديد الريفي من أجل التنمية المستدامة للأقاليم، لحماية واستغلال الموارد وتنويع الأنشطة الاقتصادية لسكان الريف، الذين يشاركون بطريقة مباشرة في إعداد تطوير المشاريع المجاورة (PPDRI). العنصر الثالث في سياسة التجديد الزراعي والريفي، يتعلق بتنشيط المساعدات التقنية وتدعيم القدرات البشرية لجميع الفاعلين [19].

من بين الأهداف الأساسية لسياسة التجديد الريفي هو التحكم في ظاهرة النزوح الريفي وتثبيت سكان الريف الممارسين اغلبهم لفلاحة أسرية متجدرة ودائمة في الأرياف لخدمة أراضيهم ونقل التنمية إليهم من أجل تحسن ظروف معيشتهم، فك عزلتهم وتجهيز كل الفضاءات الريفية المأهولة بالمرافق اللازمة.

## 4. الإنتاجية الزراعية والتكثيف في الجزائر:

تتميز الزراعة في الجزائر بأنظمة إنتاج غير مكثفة في غالبيتها، مع انخفاض إنتاجية الأراضي. في هذا السياق، زراعة الحبوب تعتبر مثالا بالغ الوضوح. بسبب انخفاض المردود، الإنتاج المحلي لا يضمن سوى نحو 25٪ من الاحتياجات الوطنية (م.و.د.ت.س.ت، 2010)، في حين أن هدا النوع من الزراعة يحتل ما يقرب من 70٪ من المساحة الزراعية (SAU) وهذا من خلال الدورة الزراعية حبوب/بور[20]. هكذا، فان آفاق الزيادة المحسوسة في الإنتاج، استجابة للطلب المتزايد، لا يمكن تصورها خارج نطاق التكثيف والبحث عن إنتاجية أكبر للأراضي.

الرسوم البيانية من 1 إلى 3، تظهر مقارنة بين متوسط مردودية بعض المحاصيل الرئيسية في الجزائر: القمح، البطاطا والتمور، مع تلك المسجلة في بلدان أخرى خلال الفترة 2000-2009. تلك المخططات تظهر انخفاض إنتاجية الأراضي في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى. ينطبق هذا على عدة أنواع من المحاصيل وبشكل خاص على زراعة الحبوب، حيث أن متوسط المردود الوطني: 13ق/ها هو أقل بمرتين من المتوسط العالمي: 28ق/ها [21].

أما محصول البطاطا فيسجل وضعا مختلفا. متوسط المردود المسجل في الجزائر: حوالي 200ق/ها، يعتبر مماثلا لما هو محقق في البلدان المجاورة، بل لعله أعلى قليلا من المتوسط العالمي المقدر بـ 170ق/ها. هذا الأداء الجيد نسبيا يرجع إلى المجهود الخاص بالتكثيف والذي استفاد منه هذا المحصول مند بداية سنوات 2000. في الواقع، لقد ارتفع المعدل الوطني لإنتاجية زراعة البطاطا بـ 50٪ خلال العقد 2000-2009، لينتقل من 166 إلى 250ق/ها [22].

من ناحية أخرى، لا تزال إنتاجية بعض المحاصيل النمطية بالنظر إلى الخصائص الإقليمية للمناخ، مثل أشجار النخيل، منخفضة نسبيا. بالنسبة للتمور نسجل معدل 35ق/ها، في مقابل حوالي 60ق/ها كمعدل للبلدان المنتجة للتمور[23].

في الواقع، إن معظم المساحة الزراعية بالجزائر (SAU) تحتلها الزراعات الكبرى، التي تسيّر بأسلوب الزراعة الجافة. مع ذلك، فإن المساحة المتروكة بور تعتبر مهيمنة، وهي تحتل حوالي 40٪ من المساحة الزراعية. يدل هدا على أن استغلال معظم الأراضي الزراعية يتم بطريقة غير مكثفة. بالإضافة إلى ذلك، عوامل تحسين الإنتاجية تستخدم بشكل سيئ أو غير مستخدمة أصلا، ما يؤدي لانخفاض المردود. في الحقيقة، إن استخدام الأسمدة قليل، وكذلك الري والآلات الزراعية [24].

**شكل رقم 01**: مقارنة المردود المتوسط لزراعة القمح في الجزائر مع بعض الدول الأخرى للفترة 2000-2010

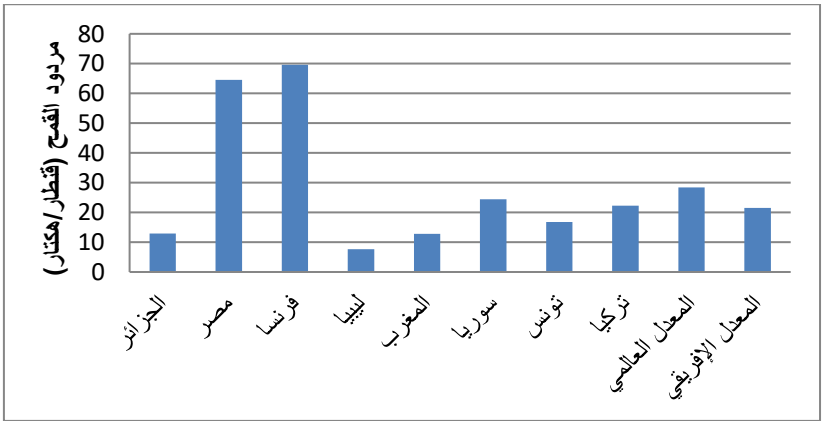


المصدر: منظمة التغذية والزراعة (م.ت.ز، 2012)

**شكل رقم 02**: مقارنة المردود المتوسط لزراعة البطاطا في الجزائر مع بعض الدول الأخرى للفترة 2000-2010

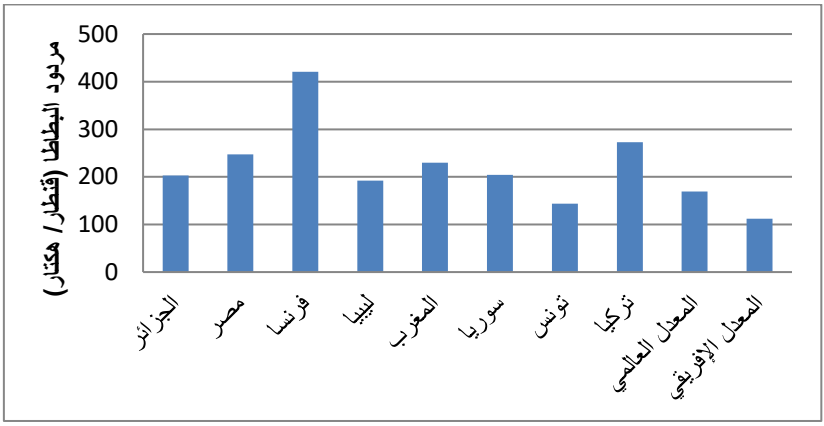


المصدر: منظمة التغذية والزراعة (م.ت.ز، 2012)

**شكل رقم 03**: مقارنة المردود المتوسط لزراعة نخيل التمر في الجزائر مع بعض الدول الأخرى للفترة 2000-2010

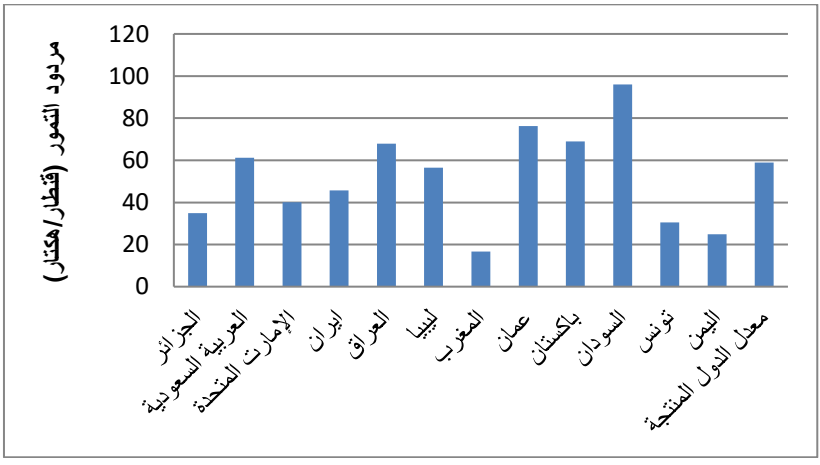


المصدر: منظمة التغذية والزراعة (م.ت.ز، 2012)

إن استخدام الأسمدة والمبيدات لا يزال منخفضا نسبيا مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس. استخدام هذا النوع من المدخلات يبدو مستقرا في نحو 45وحدة/ها،

أي دون معايير تكثيف المحاصيل وتحسين الإنتاجية. لكن التطور التاريخي لاستهلاك الأسمدة يبين وجود فترة تميزت بالاستخدام الكبير للأسمدة، بين عامي 1971 و1986 ولكن دون أن يكون لذلك تأثيرا محسوسا على الإنتاج[25]. يبدو أن أسباب عدم الفعالية تلك، تعود لسوء التقنيات المستخدمة في عملية التسميد، من جهة، وإلى تأثير العوامل المحددة للإنتاج وبصفة خاصة الري. بالنهاية، ينتج عن ذلك إنتاجية منخفضة أو حتى منعدمة لهذا العامل الأساسي للإنتاج.

الري كعامل أساسي في تحسين الإنتاجية الزراعية لا يغطي سوى نحو 6٪ من المساحة الزراعية الوطنية (SAU). مع أن 42٪ من الأراضي تستلزم، بسبب قلة التساقط، الري الكامل أو على الأقل الري التكميلي[26]. لكن على الرغم من ضعف المساحة المروية الكلية في جميع أنحاء البلاد، 40٪ من حجم الإنتاج الزراعي يعزى إليها[27]. من حيث القيمة التجارية، تمثل المناطق المروية حوالي 50٪ من قيمة إنتاج المحاصيل في البلاد (د.و.ر.ت، 2011). يظهر هذا ضرورة تطوير الري من أجل رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي الوطني.

## 5. أهمية تحسين الإنتاجية الزراعية:

في سياق الزراعة المحلية المتميزة بضعف الإنتاج، البحث عن إمكانيات رفع الإنتاجية يبدو كوسيلة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد. إذ يمكننا في هذه الظروف أن نعتبر تحسين الإنتاجية كخيار لا مفر منه، خصوصا في المناطق غير الملائمة لاستصلاح أراضي جديدة. بسبب المعيقات المناخية والجيومرفولوجية، أو بسبب الطبيعة الرعوية أو الغابية، إمكانيات توسيع المساحة الزراعية في الجزائر تعتبر محدودة.

هذا العائق يخص العديد من مناطق البلاد، وهو يشكل عقبة رئيسية أمام الرفع من الإنتاج الزراعي، في حين أن الاحتياجات من المواد الغذائية الزراعية في تزايد مستمر. هذا الوضع يدفعنا إلى التفكير أنه في الأجلين المتوسط والطويل، أمننا الغذائي سيعتمد على المستويات التي يمكن أن تحققها القدرة الإنتاجية للأراضي من حيث المردود.

مع ذلك، لا تقتصر مسألة الإنتاجية الزراعية على عامل الأرض. بل يتعلق الأمر بجميع العوامل المستخدمة في عملية الإنتاج: رأس المال الثابت، العمل والمدخلات الأخرى.
في سياق الزراعة في الأراضي الجافة على سبيل المثال، تثار بشدة مسألة إنتاجية مياه الري، خصوصا عندما يتم استخراجها من مصادر غير متجددة. وهكذا، إنتاجية أي عامل من عوامل الإنتاج قد تكون مهمة للغاية وتستحق التطوير، تماما مثل الإنتاجية الزراعية الشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، تحسين الإنتاجية في الزراعة أمر أساسي للتنمية. إن رفعها يتطلب تغييرا في الممارسات وأساليب التسيير، ما يؤدي لتحسن الأداء والفعالية والكفاءة الإنتاجية ما يمكن من خلق حركية جديدة في القطاع الزراعي، وبالتالي مساهمة أكبر في تنويع الاقتصاد الوطني. إن تحسين الإنتاجية الزراعية يتيح قدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد. يسمح هذا، من ناحية، بزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي الوطني ومن ناحية أخرى، يساعد على الاستخدام الرشيد للموارد والطاقات الإنتاجية في سياق التنمية المستدامة.

الإنتاجية الزراعية تدخل أيضا في التحكم بالقدرة التنافسية للمؤسسات الزراعية ولمختلف الصناعات الغذائية الوطنية. في سياق العولمة والتحرير المتزايد للأسواق، رفع مستوى تلك المؤسسات أمر لا بد منه لجعلها أكثر قدرة على المنافسة. لقد أصبحت القدرة التنافسية والإنتاجية قضايا أساسية، بسبب الالتزامات التي تعهدت بها الجزائر في إطار عملية تحرير التجارة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

في النهاية، إن أهمية زيادة الإنتاجية، في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، تم التأكيد عليها بشدة في السنوات الأخيرة من قبل العديد من المؤسسات الدولية، بما في ذلك منظمة التغذية والزراعة (FAO)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED)، المنتدى الأفريقي للبحوث الزراعية(FARA)، فريق التعاون للتقييم(ECG)، وأيضا مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لعام 2009.

وقد تم الاستخلاص بأن الاستثمار والبحث عن سبل رفع الإنتاجية في مجال الزراعة أصبحت الطريقة المفضلة والضرورية في الواقع، بالنسبة للبلدان النامية، لزيادة

دخل المزارعين، لتحسين مستويات المعيشة لسكان الريف ولضمان الأمن الغذائي على نطاق مزدوج، محليا وعالميا. أن تحسين إنتاجية الأراضي على وجه الخصوص، تعتبر على هذا المستوى كضرورة مرحلية ومستقبلية.

**خلاصة**:

يعتبر البحث عن رفع مستوى الإنتاجية سبيلا مناسبا لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد. إنه يظهر كخيار لا بد منه، خصوصا في المناطق غير المواتية لاستصلاح المزيد من الأراضي. مع ذلك، لا تقتصر مسألة الإنتاجية في الزراعة على عامل الأرض، بل يهم الأمر جميع العوامل المشاركة في عملية الإنتاج: رأس المال، العمل والمُدخلات.

بخصوص عامل الأرض، تعتبر إشكالية العقار الفلاحي المطروحة منذ عدة أجيال عائق أساسي في طريق تطوير الإنتاج الزراعي كما وكيفا.

كما، لما يتعلق الأمر برفع المساحة المستغلة، خاصة في الشمال، التي تبقى في تناقص نتيجة النزوح الريفي الكبير الذي عرفته الجزائر خلال العشرية السوداء، مما جعل مساهمة الفلاحة الأسرية والجبلية في الإنتاج المحلي والوطني تنخفض بنسبة كبيرة وتحول المزارع الفعال المنتج إلى مستهلك وبدون عمل.

كيفا، لما يتعلق الأمر بطريقة الممارسة الزراعية المنتهجة حاليا وحيث إنها أكثر اعتماد على المناهج التقليدية واليدوية مما يسههم في عدم تحقيق إنتاجية كبيرة وبالتالي يصعب توسيع المساحات المستغلة وتثمين ما هو موجود في ظل نقص المكننة وعدم إدخال تقنيات الري والتخصيب الحديثة والعقلانية. كل هذه العوامل مرتبطة بتكوين الإنسان الممارس أي الفلاح ورسكلته من أجل اكتساب خبرات جديدة تسمح له بالخروج من نمط الفلاحة التقليدية العاجزة إلى فلاحة حديثة منتجة للثروة.

إن تحسين الإنتاجية الزراعية يتيح قدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد وخاصة المياه الجوفية والسطحية، هذا ما يسمح، أولا، بزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي وبالتالي إرساء معالم اقتصاد وطني متزن واستقرار اجتماعي متكامل، ثانيا، يشجع الاستخدام الرشيد للموارد والطاقات الإنتاجية في سياق التنمية المستدامة.

**المراجع:**


1. م.أ.ج، 2008 : الحماية الاقتصادية، خلاصة الأيام الدراسية الرابعة للبرلمان حول الدفاع الوطني. لجنة الدفاع الوطني، مجلس الأمة الجزائري، الجزائر في 07-08 جوان 2008. 8 ص.
2. م.إ.ب.ز، 2006 : إطار للإنتاجية الزراعية في إفريقيا. المنتدى الإفريقي للبحث الزراعي، أكرا، غانا، 2006. 35 ص.
3. جيلون ب.، 1978 : مفهوم الإنتاجية و استعمالاته. مجلة الاقتصاد الصناعي. مجلد 5. الثلاثي رقم 3 سنة 1978. ص ص 14-36.
4. م.ت.ز، 2009أ: بيان القمة العالمية للأمن الغذائي. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة أيام 16-18 نوفمبر 2009، روما، إيطاليا. 8 ص.
5. م.ت.ز، 2010أ: حالة عدم الأمن الغذائي في العالم، محاربة عدم الأمن الغذائي أثناء الأزمات الطويلة. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، روما، إيطاليا. 63 ص.
6. م.ت.ز، 2009ب: حالة عدم الأمن الغذائي في العالم، الأزمات الاقتصادية-الآثار و الدروس. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، روما، إيطاليا. 61 ص.
7. فروخي سيد أحمد، 2010 : سياسة التجديد الزراعي و الريفي في الجزائر، إجابة لتحديات الأمن الغذائي. مداخلة في مؤتمر الأمن الغذائي في المتوسط، أيام 17-19 ديسمبر 2009 في باريس، فرنسا. معهد الاستشراف الاقتصادي للمتوسط (IPEMED). 12 ص.
8. م.و.د.ت.س.ت، 2010 : أي سياسات للأمن الغذائي للجزائر في آفاق 2025 ؟ –عناصر الإشكالية. مؤتمر دولي حول الأمن الغذائي. المركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان و التنمية (CENEAP)، الجزائر العاصمة أيام 12 و 13 فيفري 2011. 2 ص.

9. بسعود عمر ومونتين إتيان، 2009 : أي إجابات لسوء التنمية الزراعية ؟ تحليل السياسات الزراعية و الريفية الماضية و الحالية. مجلة خيارات متوسطية (Options méditerranéennes)، سلسلة (ب)، رقم 64. ص ص 51-91.

10. م.ت.ز، 2012 : إحصائيات منظمة التغذية و الزراعة. قاعدة المعطيات FAOSTAT. شوهد يوم 2012/04/23.

11. م.ت.ز، 2010أ : ارتفاع الأسعار في الأسواق الزراعية، الوضعية – الآثار على الأمن الغذائي – الإجابات السياسية. ملخص منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة. رقم 12. ديسمبر 2010.

12. م.و.د.ت.س.ت، 2010 : أي سياسات للأمن الغذائي للجزائر في آفاق 2025 ؟ –عناصر الإشكالية. مؤتمر دولي حول الأمن الغذائي. المركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان و التنمية (CENEAP)، الجزائر العاصمة أيام 12 و 13 فيفري 2011. 2 ص.

13. م.ت.ز، 2010ب : ملف التغذية حسب البلدان. موقع منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة. قسم الزراعة و حماية المستهلك. شوهد يوم 2011/04/23.

14. م.ت.ز، 2010ب : ملف التغذية حسب البلدان. موقع منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة. قسم الزراعة و حماية المستهلك. شوهد يوم 2011/04/23.

15. بوعزوني عمر، 2008 : دراسة أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على الأسر الجزائرية الفقيرة. البرنامج العالمي للتغذية، مكتب القاهرة، مصر. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة. 93 ص.

16. فروخي سيد أحمد، 2010 : سياسة التجديد الزراعي و الريفي في الجزائر، إجابة لتحديات الأمن الغذائي. مداخلة في مؤتمر الأمن الغذائي في المتوسط، أيام

17-19 ديسمبر 2009 في باريس، فرنسا. معهد الاستشراف الاقتصادي للمتوسط (IPEMED). 12 ص.

17. و.ف.ت.ر، 2012 : الأسس و المقومات الأساسية للتجديد الزراعي و الريفي. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر. 10 ص.

18. أصباح عمار، 2008 : حملة زرع الحبوب 2008-2009 و برنامج التكثيف. الاجتماع الثلاثي لتقييم قطاع الزراعة و التنمية الريفية، أيام 18 و 19 أكتوبر 2008. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر.

19. أصباح عمار، 2008 : حملة زرع الحبوب 2008-2009 و برنامج التكثيف. الاجتماع الثلاثي لتقييم قطاع الزراعة و التنمية الريفية، أيام 18 و 19 أكتوبر 2008. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الجزائر.

20. م.ت.ز، 2012 : إحصائيات منظمة التغذية و الزراعة. قاعدة المعطيات FAOSTAT. شوهد يوم 2012/04/23.

21. م.ت.ز، 2012 : إحصائيات منظمة التغذية و الزراعة. قاعدة المعطيات FAOSTAT. شوهد يوم 2012/04/23.

22. مولاي عادل، 2009 : الجزائر، دراسة وطنية. الورشة الجهوية حول الزراعة و التنمية الريفية المستدامة، باري، إيطاليا أيام 8-11 ماي 2008. سلسلة تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رقم 172. برنامج العمل للمتوسط (PNUE-PAM).

23. مولاي عادل، 2009 : الجزائر، دراسة وطنية. الورشة الجهوية حول الزراعة و التنمية الريفية المستدامة، باري، إيطاليا أيام 8-11 ماي 2008. سلسلة تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رقم 172. برنامج العمل للمتوسط (PNUE-PAM).

24. عبد القرفي وآخرون، 2005 : استعمال الأسمدة حسب الزراعة بالجزائر. دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة. 43 ص.

25. د.و.ر.ت، 2011 : وضعية الري في الجزائر. الموقع الرسمي للديوان الوطني للري و الصريف. شوهد يوم 2011/04/23.

26. م.ت.ز، 2010أ: حالة عدم الأمن الغذائي في العالم، محاربة عدم الأمن الغذائي أثناء الأزمات الطويلة. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، روما، إيطاليا. 63 ص.

27. م.ت.ز، 2010أ: حالة عدم الأمن الغذائي في العالم، محاربة عدم الأمن الغذائي أثناء الأزمات الطويلة. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، روما، إيطاليا. 63 ص.